

«كامكو»: الائتمان المحلي لا يزال ضعيفاً بسبب الوضع الاقتصادي غير المشجع

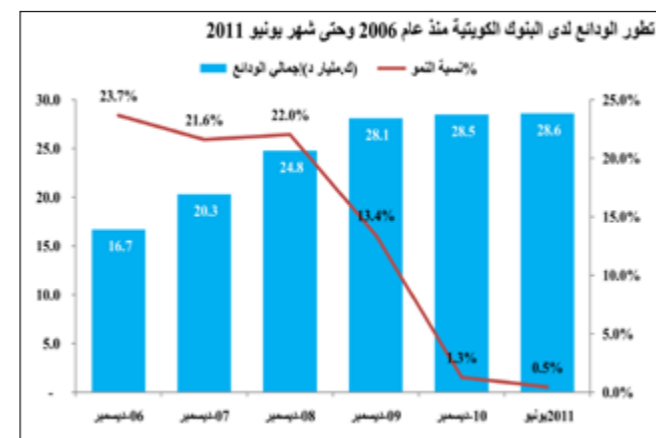
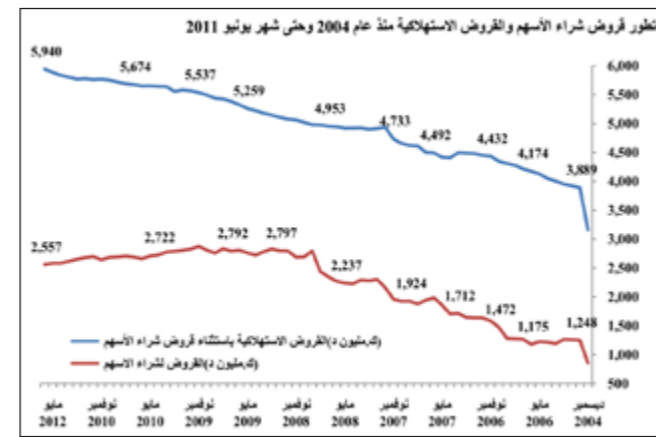
قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو»، حول تطور نمو التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك الكويتية خلال النصف الأول من عام 2011، أن نمو الائتمان المحلي لا يزال ضعيفا نتيجة الوضع الاقتصادي غير المشجع، حيث سجل أدنى نسب نمو على غرار عام 2010 حين بلغت نسبة النمو السنوية 0,4٪ فقط وهي أدنى نسبة نمو سنوية خلال الخمس سنوات الماضية.

وذكر التقرير أن محفظة القروض سجلت خلال النصف الأول من عام 2011 نموا طفيفا بنسبة 0,15٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 38 مليون دينار لتصل قيمة محفظة الائتمان إلى 25,2 مليار دينار، مشيرا إلى أنه إذا استمر النمو في محفظة القروض بنفس الوتيرة خلال النصف الثاني من عام 2011 فلن تتجاوز نسبة النمو خلال عام 2011 تلك المسجلة خلال عام 2010، وتشير التوقعات إلى أن التطورات الاقتصادية المتمثلة في أزمات متتالية تشهدها بعض الدول الأوروبية وأخيرا الولايات المتحدة الأميركية سيكون لها تأثير سلبي إضافي على سوق الائتمان المحلي نتيجة المخاوف من تفاقم أزمة الدين الأمريكي، حيث تشير آخر الإحصاءات إلى أن الاستثمارات العربية في سندات الخزينة الأميركية بلغت حوالي 350 مليار دولار، والسبب في عدم نمو محفظة القروض خلال العامين الماضيين ليس فقط الوضع

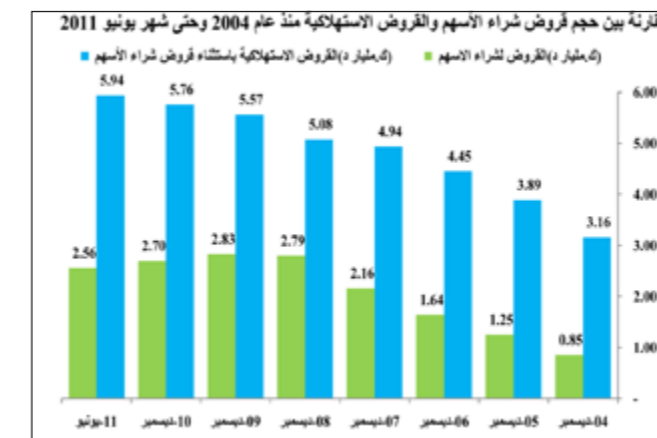
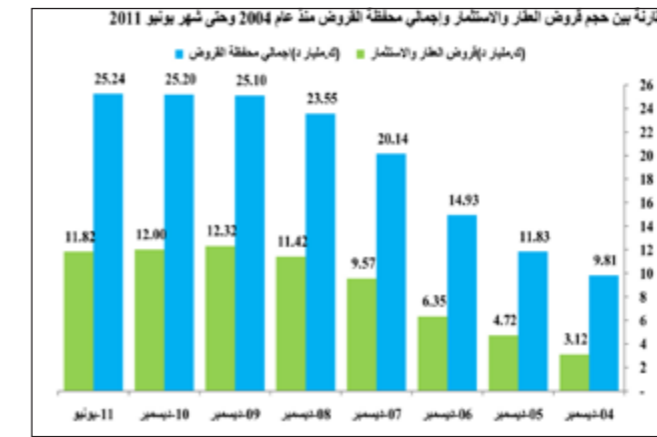
البنك المركزي والتي تقضي بعدم جواز منح الأفراد قروضا تستخدم لسداد قروض قائمة على العمل والتأكد من استخدام القرض لشراء الاحتياجات الشخصية ولتغطية نفقات التعليم أو العلاج والتي بدورها تهدف إلى عدم استعمال الائتمان في غير أغراضه كالتوجه إلى الاستثمار في الأسهم كما تفتت الإحصاءات الرسمية بالإضافة إلى السياسة الحذرة للبنوك في منح القروض، ارتفعت محفظة القروض الشخصية بنسبة 3,2٪ أو ما يعادل 181 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011. ولم تشهد الودائع، شاملة وادع القطاع الخاص وودائع الحكومة، لدى البنوك الكويتية أي تطور جديد خلال النصف الأول من عام 2011 حيث سجلت نموا بنسبة 0,5٪ لتصل في نهاية يونيو الماضي إلى 28,6 مليار دينار مقارنة مع نسبة نمو بلغت 1,1٪ خلال النصف الأول من عام 2010، كما يتبين من خلال التحليل أنه في حال استمر هذا النمو في الودائع حتى نهاية عام 2011 سيكون من أقل الأعوام نموًا نتيجة شح السيولة وتباطؤ النمو في المخرجات وتراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار الأصول التي بدورها أثرت سلبا على نمو مخرجات المودعين وسوق الائتمان. وتعتبر نسب النمو المسجلة خلال عام 2010 وخلال النصف الأول من عام 2011 متواضعة مقارنة مع نمو الودائع خلال السنوات الماضية حين وصلت نسب النمو إلى 13,4٪ و 22,0٪ و 21,6٪ خلال الأعوام 2009 و 2008 و 2007 و التوالي.

نمو شهرية منذ بداية عام 2011 حيث بلغت 0,36٪ أو ما يعادل 90 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع على الرغم من انخفاض محفظة قروض العقار والاستثمار بنسبة 0,9٪ أو ما يعادل 106 ملايين دينار نتيجة تحفظ البنوك لتفادي حجز مخصصات إضافية، حيث لا يزال قطاع العقار والاستثمار يعانيان من انخفاض أسعار الأصول وقلة السيولة بالإضافة إلى الخسائر التي تكبدها سوق الكويت للأوراق المالية خلال النصف الأول من السنة حيث خسر حوالي 5,8 مليارات دينار والتي بدورها ترفع من مستوى مخاطر الاستثمارات المالية.

وفي المقابل، رصد التقرير أداء جيدا خلال شهر يونيو لمحفظة قروض قطاعي التجارة والصناعة، حيث سجلت نسبة نمو بلغت 2,0٪ و 2,3٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 45,1 مليون دينار و 37,3 مليون دينار على التوالي، لتصل قيمتهما الإجمالية إلى 4 مليارات دينار في نهاية شهر يونيو 2011، معتبرا أن هذا الارتفاع في محفظة القروض لقطاعي التجارة والصناعة يعد مؤشرا جيدا من ناحية سياسات التمويل الجديدة التي تعتمدها البنوك لتتوسع محافظها الائتمانية على الرغم من أن هذين القطاعين لا يزالان يشكلان نسبة متواضعة من إجمالي محفظة القروض أو ما يعادل 15,7٪، مما يفسر الحاجة إلى تطوير تلك القطاعات عبر طرح مشاريع صناعية ذات جدوى اقتصادية لتكون قيمة مضافة إلى الاقتصاد بدعم من توجه اقتصادي



والاستثمار والقروض الشخصية التي وجدت طريقها إلى سوق الأسهم حوالي 47٪ من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك كما في نهاية يونيو 2011 أو ما يعادل 11,8 مليار دينار وهو ما يفسر ارتفاع القروض المتعددة والشكلت القروض إلى قطاعي العقار



الائتماني والمالي الصعب الذي تمر به بعض الشركات وغيرها من العقبات الاقتصادية، بل لتوزيع القروض على القطاعات دور رئيسي في هذا التباطؤ حيث التركيز واضح في قطاعي العقار والاستثمار وشراء الأسهم إذ شكلت القروض إلى قطاعي العقار

«التجاري» يعلن عن أوقات الدوام في رمضان

وبهذه المناسبة الكريمة سيستقبل البنك التجاري عملاءه من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر طوال أيام الشهر الكريم، كما يسعدنا استقبال عملائنا في فروعنا بمطار الكويت الدولي على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.

بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل، يتقدم البنك التجاري الكويتي إلى عملائه الكرام وإلى جميع المواطنين والمقيمين على أرض الكويت بأطيب التهاني والتبريكات، متمنيا من الله عز وجل أن يعيد علينا وعلى المجتمع هذه المناسبة العظيمة بالخير واليمن والبركات.

بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل، يتقدم البنك التجاري الكويتي إلى عملائه الكرام وإلى جميع المواطنين والمقيمين على أرض الكويت بأطيب التهاني والتبريكات، متمنيا من الله عز وجل أن يعيد علينا وعلى المجتمع هذه المناسبة العظيمة بالخير واليمن والبركات.

صندوق برقان المالي	
(مدير الصندوق - بنك برقان - ش.م.ك) الكويت	
بيان المركز المالي	
كما في 31 ديسمبر 2010 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)	
31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2009
1,014	10,201,014
-	6,257,092
33,392,593	51,520,167
3,117,270	-
36,510,877	67,978,273
المطلوبات	
161,548	117,488
161,548	117,488
حقوق الملكية	
28,832,617	50,117,183
(43,884,300)	(36,178,279)
51,401,012	53,921,881
36,349,329	67,860,785
36,510,877	67,978,273
1.261	1.354
بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)	
2010	2009
3,187,884	(11,637,766)
(419,694)	(1,394,967)
1,365,034	-
818,250	2,532,343
(1,424,294)	(10,500,390)
الإيرادات	
صافي أرباح / (خسائر) استثمارات القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(3,187,884)
أرباح / (خسائر) غير محققة	(419,694)
أرباح / (خسائر) محققة	(1,394,967)
توزيعات أرباح	1,365,034
إيرادات فوائد	818,250
إيرادات فوائد	(1,424,294)
المصاريف	
أصابع مدير الصندوق	(260,327)
أصابع أمين الاستثمار	(53,807)
مخصص الإخفاض في القيمة	(771,041)
مصروفات تشغيلية أخرى	(11,400)
	(2,096,575)
	(11,220,475)
	(2,520,869)
خسارة السنة	
	-
	-
	-
	(11,220,475)
	(2,520,869)
إيرادات شاملة أخرى	
	-
	-
	(11,220,475)
	(2,520,869)
إجمالي المصاريف الشاملة للسنة	



التضخم في الكويت يرتفع 5٪ على أساس سنوي في يونيو

أظهرت بيانات رسمية أن معدل التضخم في الكويت ارتفع خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 5٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي (على أساس سنوي) في حين ارتفع بنسبة 0,2٪ مقارنة بشهر مايو الماضي (على أساس شهري).

وذكرت بيانات التقرير الشهري الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء امس أن الرقم القياسي العام لشهر يونيو بلغ 147,7 نقطة وأن مجموعة المواد الغذائية في يونيو ارتفعت بنسبة 11٪ مقارنة بالفترة المماثلة من 2010.

وأوضحت أن تلك المجموعة شهدت انخفاضا في 4 مجموعات فرعية متمثلة بالسكر ومنتجاته التي ارتفعت بنسبة 0,1٪ ومجموعة الحبوب والخبز بنسبة 0,5٪ ومجموعة الألبان والبيض بنسبة 0,1٪ ومجموعة الفواكه والخضراوات بنسبة 4,5٪ بينما ارتفعت 4 مجموعات فرعية هي مجموعة اللحوم والأسماك بنسبة 1,3٪ ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة 0,3٪ ومجموعة الشاي والقهوة بنسبة 1,8٪. وأضاف أن مجموعة الكساء والملبوسات (القدم) سجلت ارتفاعا في يونيو الماضي بنسبة 3,7٪ على أساس سنوي في حين ارتفعت مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 5٪ مقارنة بيونيو من عام 2010 في حين ارتفعت هذه المجموعة مقارنة بشهر مايو الماضي بنسبة 0,7٪.

وبينت أن معدل مجموعة السلع والخدمات المنزلية ارتفع بنسبة 4,6٪ على أساس سنوي في حين ارتفعت مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 3,9٪ وانخفض معدل المشروبات والتبغ بنسبة 3,6٪ في حين جاء الارتفاع في مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 2,3٪ عن شهر يونيو من عام 2010.

وعن مقارنة معدل التضخم لشهر يونيو بشهر مايو الماضي أوضحت البيانات أن مجموعة المواد الغذائية انخفضت بنسبة 0,6٪ ومجموعة الكساء والملبوسات (القدم) بنسبة 0,4٪ وارتفعت مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة 0,6٪ وجاء الارتفاع في مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 0,7٪.

«مزايا قطر» تضم 6 كفاءات قطرية جديدة



أعلنت شركة مزايا قطر للتطوير العقاري أنها دعمت فريق عملها الخاص بإدارة وتطوير مشاريعها العقارية المختلفة بـ 6 كفاءات قطرية جديدة توزعت على أقسامها المختلفة في الشركة، مشيرة إلى أن الموظفين الجدد تسلموا مواقعهم في العمل، لتضيف إليها المزيد من التوسع والتطوير في ظل بحثها المستمر عن الكفاءات، وسعيها الدؤوب لدعم رؤيتها المنسجمة مع سياسة «التقطير» التي تنتهجها قطر، وتماشيا مع خطتها التي أطلقتها خلال مشاركتها في معرض قطر المهني.

وقالت الشركة أن قسم الموارد البشرية يقوم في الوقت الراهن باختيار مهندسين ذوي كفاءة متميزة وخبرة عالية لضمهم لقسم المشاريع في الشركة. وشمل التعيين كلا من: سالم محمد الهدفة بوظيفة إداري اتصال حكومي، وخلصود مصطفى بوظيفة محاسب، ودلال يعقوب بوظيفة إداري خدمة العملاء، وهابيس الحويل مسؤول شؤون الموظفين، ومحمد قضائي بوظيفة مساعد مدير العلاقات العامة، ولطفة العبيدلي بوظيفة مساعد إداري - مالية وإدارية.

تسجيل أحد الاختراعات الفائزة بمعرض إينبيكس باسم البنك «بيتك» يدعم البحث العلمي والشباب المبدع



أشاد الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد سليمان العمر بالإنجاز الذي سجله المخترع الكويتي صادق قاسم، وفريقه المكون من المخترع عبدالله ابوالقاسم، وعبدالله مراد، في تحقيقهم إنجازا وطنيا على المستوى الدولي، وحصولهم على 4 ميداليات ذهبية باسم الكويت، إضافة إلى حصول صادق قاسم على جائزة أفضل اختراع في المعرض عن جهاز «الكسبت» والجائزة الكبرى في معرض إينبيكس INPEX الدولي والذي أقيم مؤخرا في مدينة بيتسبيرغ بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشارك فيه 1300 مخترع من دول العالم.

وأشار العمر إلى دعم «بيتك» للمواهب والطاقات الشابة كجزء من المسؤولية الاجتماعية، وهو ما دفعه إلى رعاية المخترع صادق قاسم وفريقه، الذي استطاع بتوفيق من الله تحقيق هذا الإنجاز المشرف، حيث أهدى المخترع صادق قاسم أحد اختراعاته الفائزة بالمركز الأول في المعرض إلى «بيتك» وتم تسجيله باسم البنك.

من جهته، أكد المخترع الكويتي صادق قاسم حامل لقب مخترع العرب للعام 2010 أن الدعم الذي قدمه «بيتك» ساهم في تمكينه من التواجد في هذه الأنشطة وأهدى الإنجاز إلى صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، والشعب الكويتي، مؤكدا أن دعمهم وتشجيعهم سيسهم في مشواره لتحقيق الإنجازات المتتالية. وذكر قاسم أنه شارك بخمسة اختراعات، اثنان منها من أفكار زميله عبدالله ابوالقاسم، حيث حصدا ميدالية ذهبية تعود إلى اختراع جهاز «الفوض الحر» الذي كان من أفكار أبو القاسم، مشيرا إلى أنها المرة الأولى التي يحصل فيها مخترع كويتي على جائزة نقدية في معرض عالمي، معتبرا أن حصوله على الجائزة يدل على أن أجهزته لم تعط مجالا للمنافسة مع بقية الاختراعات، بل انتزعت الجوائز من المعرض.

أكدت خلال لقاء تنويري أن الهيئة مشروع وطني كبير «أسواق المال» تسعى لتقريب وجهات النظر مع الإعلام باعتباره شريكاً في عملها بالمرحلة المقبلة

عقدت هيئة أسواق المال لقاء تنويريا بالأمس مع جمع الصحف الكويتية ووسائل الإعلام، أكدت من خلاله على أهمية دور الإعلام في عمل الهيئة والذي يعتبر شريكا أساسيا في المرحلة الانتقالية الجديدة.

وصرح مدير العلاقات العامة والاتصال في الهيئة سعد العلي بأن هيئة أسواق المال تعتبر مشروعاً وطنياً كبيراً، وبالتالي فإن الإعلام الكويتي شريك رئيسي في هذا المشروع ولا يجب أن نبخس حقه في هذه المرحلة الجديدة، مضيفاً أن الثقافة السائدة بالنسبة للأخبار الاقتصادية والمتعلقة بالهيئة ستتغير تدريجيا خلال المرحلة المقبلة، كونها تختلف تماما عما كان سائدا في السابق.

وقال العلي أن الفترة الماضية شهدت حالة من الضبابية بين هيئة أسواق المال والجانب الإعلامي نظرا لعدم وجود ثقافة بدور الهيئة ومهامها المتمثلة في الرقابة والتنظيم، وعدم وجود جهاز اعلامي فيها يؤدي هذا الدور، لافتا إلى أنه من الطبيعي أن تشهد تلك الفترة نوعا من عدم التفاهم وتلاقي وجهات النظر، لاسيما ان هذه الفترة تخصص بكونها انتقالية، اضافة الى ان الصحافة لم يسبق لها ان تتعامل مع جهة لها مهام رقابية وقضائية، حيث كان التعامل يقتصر على الشركات الاستثمارية والأجهزة الأخرى التي كانت لها نوايا خاصة بتسريب المعلومات.

وتفهم العلي وجهات نظر ممثلي الإعلام حول ضرورة أن يكون هناك تعاون فيما يخص المعلومات والإجراءات التي تصدر عن الهيئة، حفاظا على عدم الوقوع في أخطاء قد ينتج عنها أي ضرر، مؤكدا أن الفترة المقبلة بحاجة التي تكاتف الجهود من أجل خدمة الكويت.

وفيما يتعلق بعمل إدارة الإعلام للمرحلة القادمة أعرب العلي عن تفهمه لها والنظر فيها بما يخدم المصلحة العامة لعمل الهيئة، مؤكدا أن الاستراتيجية

